

خزة
غير خلاف ما كان ليس فيه تشبيب ولا رقعة وانما هو من اشعار العرب والمعا
بالشجاعة والغلبة لان هذا لا يهيج شرا ولا انشاده من الفنا المختلف فيه
وانما رفع الصوت بالانشاد ثم ذكر صفة الممنوع فقال هو ما جرى به عادة
الغنيات من التشويق والدخا والتعريف بالفراحتش والتشبيب باهل
الجمال ما يجرد النفوس ويمتد الهوى كما قيل الفنا رقعة الزنا ويكون فيه
تخطيط وكسبر وعمل جرد المساكنة وبيعت الطامن او اتخذت صناعة
وكسبا والتعريف على عادة العرب من الفنا المختلف فيه وقد استجازت الصحابة
رضي الله عنهم عن العرب المسمى بالنصب وهو انشاد بصوت رقيق فيه
تخطيط واجاز والجد وفعله بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم وفي هذا
كله اباحة مثل هذا وما حو منه ولم يكن لصاحبه عادة وهذا ومثله لا
يخرج به المشاهد ولا يفتح في العدالة وكل هذا اذا كان الفنا بغير الة والآثر
اهو على هذا فنقول المص في التوضيح الفنا بالة حرام وبغيرها مكره ويجوز
هذا واستيعاب النصوص لا يمكن وفي هذا كفاية ومن احب الاكثر
فليراجع كتاب المذهب وقوله قال ابو بكر ابن العربي الخ هو من جملة ما
في رسالة ابي المراهب فالامة نسبتها لها ولا يفتح على من له ادنى فتح انه مع
ضعفه ليس فيه ما يدل على الاباحة فان غاية انه لم يبلغ به التحريم بعد ان
جعل من جملة مزارع ايليس وهل يكون مزارع ايليس مباحا والذي كان
بحضرة رسول الله صلى الله عليه وسلم مع اعراضه بوجه الكرم انما
هو تخفيف من صفار في يوم عيد واللة دف لعود باوتار هذا وحيث اعتر
الفتي بفضل ابي المراهب فليقبل منه ما يقول من جملة ما في رسالته
لما تخط على العود وقد اختلف العلماء فيه وفيما جرى مجراه من الالات
المعروفة ذوات الاوتار فالمشهور من المذاهب الاربعة ان العرب به وسامه
حرام الى ان قال وفعل عن مالك سمعاه وليس ذلك بالمعروف عند الصحابة
اه على ان رسالته ابي المراهب هذه وقعت لامن حجر الهيثم فودها حرفا
حرفا ولم يقبل منها ولا عرفها وكتبت في ذلك نالها كثيرا من جملة ما فيه القسم
(عد)

الثالث

الثالث عشر الاوتار والمجازق كالطنبور والمود والرباب والجمجة
والسنطير وغير ذلك من الالات المشهورة عند اهل الهند والسف
والفسوق وهذه كلها محرمة بلا خلاف ومن حكى فيها خلافا فقد
او غلب عليه هو ان حتى اصمه واعماه ومنعه هذه وزل به عن سنين
تقواه ومن حكى الاجماع على تحريم ذلك كله الامام ابو العباس القسري
وهو الثقة العدل فانه قال كما نقله عنه ابنه تاج الدين واقره واما المنكر
والاوتار والكوبة فلا يختلف في تحريم سماعها ولم اسمع عن احد من
يعتبر قوله من السلف وامة الخلف انه يبيع ذلك وكيف لا يبيع شعاع
اهل الخمر والفسوق ومعجج المشهورات والفساد والمجون وما كان
كذلك لم يبيح احد في تحريمه ونقسيق فاعله وتاثيره ومن نقل الاجماع
على ذلك ايضا امام الصحابة المتأخرين ابو الفتح سليمان بن ابي البرزاني
قال في تقريبه بعد ان اورد حديثا في تحريم الكوبة وفيه حديث ان الله
يفض لطل صدقنا الا صاحب عرطية او كوبة والعرطية العود ومع هذا
فانه اجماع اهل المذاهب واما ما حكاه ابن طاهر من اجماع اهل المدينة
فهو من كذبه وخرافاته فانه كما مر رجل كذا ب يروي الاحاديث المرفوعة
وتنظم عليها بما يوهم العامة صححتها كما مر في صحيح الفنا والرفيق
واذا فهو صنف اباي لا يجرم قليلا ولا كثيرا ومن لم يقل بعضهم فيه
انه رجسا لعقيدة فحسبها ومن هذا حاله لا يلبثت اليه ولا يور عليه
ومن ثم قال الازري عقب حكايته الباطلة الكاذبة عن اجماع اهل المدينة
وعن الشيخ ابو اسحاق وهذا من ابن طاهر مجازفة وانها فعل ذلك
بالمدينة اهل المجازفة والمطالة وكل من ترجمه لم يذكر شيئا من ذلك
فيما نعلم ومن المجازفة قول ابن طاهر ان ذلك مشهور عنه ودعوى
ابن طاهر ان ذلك اجماع من اهل المدينة من حين دعواه اجماع الصحابة
والتابعين علي اباحة الفنا والهوى يهيم ويصير الى ان قال اذا نال
ما تقر عامته ان قول صاحب ذلك الكتاب ذهب طائفة الى جواز سماع

